- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 16العدد: 03(2022) ص118-140

أثر البيئة الإقتصادية الكلية على تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1984– 2020) وفقا لنموذج (ARDL)

The impact of macroeconomic environment on the competitiveness of food industries in Algeria during (1984-2020) according to the (ARDL) model

ط. د./ طارق يلولي*
(LARIEDD) جامعة باجي مختار عنابة
(الجزائر)
yalouli.tarek@univ-annaba.org

ط. د./ مبروك بوقرة
(LARIEF) جامعة باجي مختار عنابة
(الجزائر)
mabroiuk.bouguerra@univ-annaba.org

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/02/03
تاريخ القبول:
2022/05/31

الكلمات المفتاحية:
- ✓ البيئة الاقتصادية؛
- ✓ التضخم؛
- ✓ التبادل التجاري؛

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثير أهم متغيرات الإقتصاد الكلي، المتمثلة في كل من الناتج محلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف والتبادل التجاري، على حركة الصادرات من الصناعات الغذائية الجزائرية، حيث تم جمع بيانات هذه المتغيرات للفترة (1984-2020) من البنك الدولي، ومن تقارير الصناعة العربية السنوي. بعد إجراء مختلف الإختبارات اللازمة لنموذج الإنحدار الذاتي الموزع للفترات الزمنية المبطئة (ARDL) المقترح، توصلت النتائج القياسية لهذا النموذج إلى أن التضخم يؤثر سلبا على صادرات الصناعات الغذائية، أما بقية المتغيرات فأثرها إيجابي على هذه الصادرات.

Article info

Received
03/02/2022
Accepted
31/05/2022

Keywords:
- ✓ *economic environment:;*
- ✓ *inflation:;*
- ✓ *trade exchange:*

Abstract :

This research paper aims to study the effects of the most important macroeconomic variables, represented by GDP, inflation, exchange rate and trade exchange, on the movement of exports from the Algerian food industries, as the data of these variables were collected for the period (1984-2020) from the Word Bank, and from the annual Arab industry reports. After conducting the various necessary tests, the proposed ARDL model, and based on the descriptive analysis method, as well as the standard one, the standard study of this model concluded that inflation negatively affects food industry exports, while the rest of the variables have a positive impact on these exports. Therefore, the study concluded the inevitability of Algeria's interest in tackling the problem of inflation, and limiting its negative aspects,

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

لا شك أن تطوير إقتصاد دولة ما، مرهون بمدى تطور تجارتها الخارجية، والتي تتمحور أساسا حول عمليتي التصدير والإستيراد، لذا وجب ضمان تحسين المناخ الملائم للتجارة، من خلال توفير تلك المحفزات والمغريات الداعمة للمختلف الضمانات المقدمة للمؤسسات الاقتصادية الفاعلة في عمليات التجارة الخارجية.

بالتركيز على عملية التصدير في الجزائر، خاصة فرع الصناعات الغذائية، كونه أحد أهم فروع قطاع الصناعات التحويلية المؤثرة بشكل كبير ومباشر على حجم الإنتاج المحلي والناتج القومي، كما يشكل رابط قوي بين قطاع الفلاحة مصدر الإنتاج الغذائي الخام، أي أهم المدخلات الرئيسية لقطاع الصناعة الغذائية.

هذا ما جعل مختلف الحكومات الجزائرية المتعاقبة تعكف على إعطاء الأهمية البالغة ضمن الإستراتيجية التنموية الجديدة، القائمة على فتح المجال أمام الإستثمار الخاص سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي، سعيا منها وراء تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي من خلال الدفع بعجلة الصناعات الغذائية. لكن ذلك لن يتأتى من دون إنعاش أهم متغيرات البيئة الإقتصادية، خاصة منها: التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف والتبادل التجاري. كل ذلك يدعو إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إشكالية البحث: ما مدى نجاعة البيئة الإقتصادية الكلية في تحسين تنافسية صادرات الجزائر من الصناعات الغذائية؟

فرضية البحث: تحسين أهم متغيرات البيئة الإقتصادية سينعش صادرات الجزائر من الصناعات الغذائية، وبالتالي تحقيق التنوع الإقتصادي المنشود.

أهداف البحث: تكمن الأهداف الجوهرية لهذه الدراسة في البحث عن سبل تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر، وتحريك عجلة الصناعات برمتها، للتخفيف من حدة التبعية للقطاع النفطي الخاضع للأزمات الدورية. كما ستمكن هذه الورقة البحثية من الوقوف على نسيج قطاع الصناعات الغذائية الجزائري، والوقوف على العوائق والتحديات خاصة منها تلك المتعلقة بالبيئة الإقتصادية، والتي تحول دون تطوير هذا القطاع وحرمان الإقتصاد الوطني من مساهماته الهامة.

أهمية البحث: تأتي أهميته من أهمية قطاع الصناعة غير النفطية عموما، وقطاع الصناعات الغذائية على وجه الخصوص، ومساهمتهما في ضمان التنويع الإقتصادي الوطني، كما أن مسألة الأمن الغذائي تعتبر من إحدى أهم القضايا المعاصرة، لإرتباطها بشكل مباشر بحياة الإنسان، لذا فقد أولتها الدول إهتماماتها الكبيرة، خاصة وأن الغذاء أصبح سلاح لدى العديد من الدول المتقدمة.

منهجية الدراسة: إختبار فرضية الدراسة يقتضي الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كونهما يتماشيان مع طبيعة هذه الدراسة، وقد تم إستخدامهما من خلال التعرض لمفاهيم متغيرات البحث، وتحليل البيانات والإحصائيات التي تم لتحصل عليها.

الدراسات السابقة:

مهيدي حسينة بن زيان حاج	2019	تناولت هذه الدراسة سبل تطوير الصناعة الجزائرية، قصد التخفيف من حدة التبعية للقطاع النفطي. حيث تم تسليط الضوء على الصناعة الغذائية التي تعد أحد أهم القطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية، والتي تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي، والدخل الوطني عبر الوقوف على معرفة واقع وآفاق هيكل نسيج قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وسبل تعزيز قدرتها التنافسية. كما إشتملت الدراسة أيضا على تحليل الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2016) في سياق هذا الموضوع. ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث، أن قطاع الصناعات الغذائية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

		لا يزال بحاجة إلى إستغلال الإمكانيات المتاحة لإستجابة لحاجيات السوق المتزايدة، مع إعتماد جملة من التدابير الإستعجالية لضمان النمو المستدام والإرتقاء إلى المستوى الذي بلغته الشركات الكبرى العالمية.
هادف حيزية	2020	عالجت هذه الدراسة قطاع الصناعات الغذائية بإعتباره عنصرا داعما ومحفزا لتطوير القطاع الزراعي وتركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والإستقرار الإقتصادي ،، تهدف دراستنا الى الاهتمام بقطاع واحد يعتمد بدرجة كبيرة في مدخلاته على المنتجات الزراعية وهو قطاع الصناعات الغذائية، والذي قد يساهم في تحسين الأمن الغذائي الأفراد المجتمع مما يساهم بشكل وافر في التنمية الاقتصادية للبلد، إذا ما أحكم تكامل هذا القطاع مع قطاع الزراعة وبالتالي الزيادة في الصادرات وبالنظر إلى التوجه الحديث للمؤسسات نحو سوق الصناعات الغذائية، وما نستنتجه من هذه الدراسة هو سعي المؤسسات الجزائرية للحصول على موقع معتبر في هذا السوق والتحكم فيه إلى حد ما بما يتيح لها الفرصة للبقاء وتحقيق الأرباح في هذه السوق التنافسية.
منصف شرقي عميروش بوشلاغم	2021	إستهدفت الدراسة إبراز دور الصناعات الغذائية الجزائرية في إخراج البلد من التبعية الريعية، من خلال معالجة المعوقات التي لا تزال تواجه هذا القطاع، والآليات المؤدية إلى تطويره. وتوصلت الدراسة بعد التحليل إلى أن الصناعات الغذائية في الجزائر تعاني من نقص الإمداد والمدخلات الرئيسية في عملية التصنيع لمنتجاتها. لهذا أوصت الدراسة بضرورة وضع إستراتيجية قطاعية لتقوية التكامل الأمامي والخلفي في مجال الصناعات الغذائية، خاصة بين الصناعات الأساسية والصناعات الداعمة.

2. الأساس النظري الدراسة:

من خلال هذا المحور سيتم التطرق للنقاط الجوهرية التالية:

1.2 الإطار المفاهيمي للبيئة الاقتصادية الكلية: تعد البيئة الاقتصادية الكلية من أهم مكونات مناخ الأعمال في البلاد، لما لها من تأثيرات بالغة الأهمية على مدى نجاح هذا المناخ، ومن أجل معالجة نجاعة البيئة الإقتصادية الكلية وأثرها على تنافسية الصناعات الغذائية بشكل خاص، سيتم التركيز على أهم العوامل التالية:

1.1.2 ماهية الناتج المحلي الإجمالي: في هذا الصدد يمكن التطرق لما يلي:

أ. تعريف الناتج المحلي الإجمالي: يعد من أكثر الأدوات إستخداما في قياس الأداء الاقتصادي، فهو يمثل القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد بلد ما خلال سنة واحدة، (أزاهر، 2014، ص.13) لذا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية.

ب. طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي: من بين طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي، طريقة الإنفاق، يحسب بواسطتها الناتج منها الإنفاق الإستهلاكي الخاص الذي يضم إنفاق الأسر على السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات، بحيث يتساوى هذا الإنفاق مع القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات. شأنه في ذلك شأن طريقة الإنفاق الإستثماري الخاص، والذي يعبر عن القيمة السوقية الكلية لمنشئات الجديدة ووسائل الإنتاج المعمرة يضاف إليها قيمة التغير في رقم المخزون لدي منشئات الأعمال، علما أن

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الإستثمار يتضمن بناء المصانع، وشراء المعدات الإنتاجية الجديدة والمساكن، وتدخل المتغيرات في رقم المخزون ضمن الناتج المحلي الإجمالي، لأنه مقياسا للإنتاج وليس المبيعات. نفس الشيء بالنسبة للإنفاق الحكومي. إلى جانب ذلك، توجد عدة طرق أخرى للقياس أيضا، كطريقة صافي الصادرات من السلع والخدمات، وطريقة الإهتلاك، وطريقة الضرائب غير المباشرة، وطريقة الدخل. (جمان، 1999، ص.ص. 42-43)

ج. تطور الناتج المحلي الإجمالي: تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر سايرت النمو الاقتصادي لهذا البلد طيلة مراحله، هذا ما يمكن توضيحه من خلال عرض معطيات الشكل رقم (01) الموالي:

الشكل رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1984-2020)

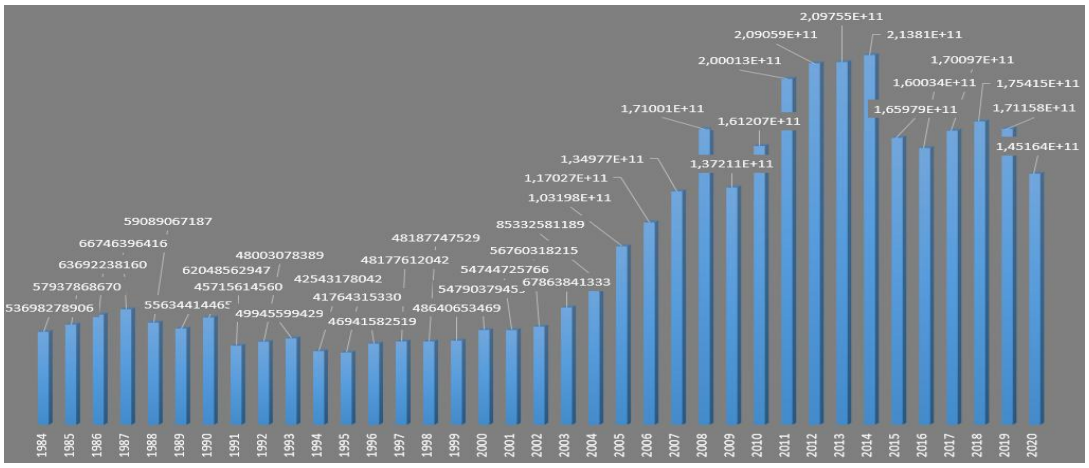

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

يبدو من خلال هذا الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نوع من الإستقرار الملحوظ طيلة الفترة (1984-2003)، رغم مختلف أزمات هذه الحقبة، ولقد بقيت قيم هذا المؤشر منخفضة بسبب تراجع أسعار النفط، والإعتماد الشبه كلي للإقتصاد الجزائري على عوائد الريع البترولي. بعد هذه المرحلة إنتعشت الأسعار العالمية للبترول، وإنعكس ذلك إيجابا على عوائد الموارد المالية للبلاد، وهو ما يبدو عليه في الشكل خلال المرحلة (2004-2020)، وما تلك التذبذبات إلا هي إنعكاسات تأثيرات الاقتصاد الجزائري بدرجات متباينة لمختلف الأزمات الواقعة خلال هه الفترة.

2.1.2 التضخم:

أ. مفهوم التضخم: وفقا للمعجم المعتاد (1987)، يعتبر التضخم إختلالًا إقتصاديًا يتميز بإرتفاع عام في الأسعار وزيادة التداول النقدي. كما يعرّفه (KINZONZI) (1979)، على أنه عملية رفع المستوى العام للأسعار النسبية للسلع والخدمات المعروضة في السوق، لفترة زمنية معينة، ونتيجة لذلك إنخفاض تدريجي في القوة الشرائية للوحدة النقدية. في المقابل عرّف برنارد وكولي (1978) التضخم بأنه ظاهرة عامة للتكيف، من خلال الطريقة النقدية للتوترات التي تمارس في الجانب الإقتصادي-الإجتماعي، وتتسم بالإرتفاع العام في السعر وإنخفاض القيمة. (NYONGOLO LUWAWA, 2015, P.275)

فمن خلال هذه التعاريف يمكن إعتبار التضخم، في الواقع على أنه حالة توتر ناتجة عن زيادة الطلب الفعال مع الأخذ في الحسبان العرض الحقيقي للسلع والخدمات من خلال زيادة تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار.

ب. تطور معدلات التضخم في الجزائر: كانت الأسعار في الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية (خلال حقبة تبني البلاد للإقتصاد الموجه) مدعمة وتحدد إداريا، وكان التضخم آنذاك مكبوتا، مع سياسات الإنفتاح والتوجه نحو إقتصاد السوق، فالشكل الموالي يبرز حركة التضخم وتطوره خلال الفترة (1984-2020) كالتالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1984-2020)

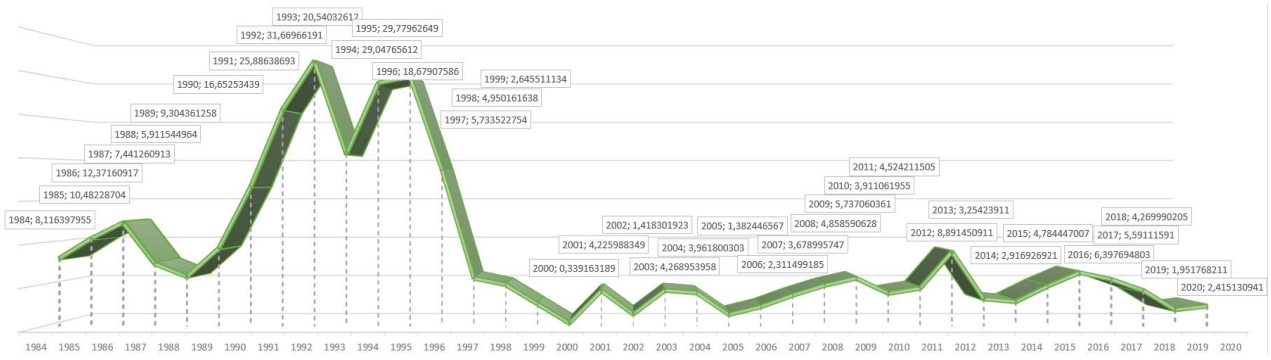

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

ويبدو من هذا الشكل، أن الفترة الممتدة بين (1989-1993) عرفت مباشرة الحكومة الجزائرية في تحرير أسعار بعض السلع والخدمات، مع بقاء طابع الدعم لفئات معتبرة من المنتجات. ولقد وصف نظام الأسعار خلال هذه الفترة بمرونته غير الكافية. ومع إلتزام الجزائر لبرنامج الإصلاح الإقتصادي المقترح من صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1994-1998) شرعت الحكومة في تحرير الأسعار بصفة تدريجية، وقد دامت العملية حوالي ثلاث سنوات حتى أصبحت كل الأسعار محررة، مع إتماد سياسة رفع الدعم نهائيا على السلع الإستهلاكية وأسعار الطاقة، ما عدا بعض الفئات القليلة جدا من السلع. (بلعزوز و طيبة، 2008، ص.39) فالآثار الإيجابية التي خلفها برنامج الإصلاح الإقتصادي على التضخم في المدى المتوسط وفقا لما يتضح على الشكل أعلاه، بدأت معدلات التضخم تتراجع بشكل مستمر إبتداء من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، حيث بلغ معدله عند نهاية البرنامج 5%، وقد سجلت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار، بمعدل قدره 3%، ويمكن إسناد سبب تقهقر معدلات التضخم قبل هذه السنة إلى إعتماد سياسة نقدية إنكماشية وفقا لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وما رافقه من نتائج الإجراءات المتبعة في هذا البرنامج، مثل تحرير الأسعار، ورفع أسعار الفائدة، وتقليص نمو الكتلة النقدية، بالموازاة مع التخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز في الميزانية. وإستمرارا لما سبق، تعد الفترة (2001-2020) مخالفة تماما في تطور معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة، حيث واصلت المعدلات في الإرتفاع بشكل متذبذب، وبلغ أقصاها في سنة 2012، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى الإرتفاع بزيادة قوية في نمو الكتلة النقدية. (بنك الجزائر، 2011، ص.47) كما يمكن أيضا إرجاع ذلك لزيادة صافي الأصول الأجنبية الناتج عن إرتفاع أسعار البترول سنة 2003، وقد تماشت هذه الفترة مع إعتماد الجزائر لسياسة مالية توسعية، على إثر القيام بثلاثة برامج تنموية لدعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كان لها الأثر البارز على زيادة الطلب الكلي وحركة التضخم، وقد أثرت أيضا الزيادة في الأجور على تضخم الأسعار، كما يمكن إرجاع الإرتفاع في معدل التضخم سنة 2001 إلى زيادة أسعار المواد الغذائية التي تمثل نسبة كبيرة في تركيبة مؤشر الأسعار، هذا الإرتفاع يعود إلى تزايد الأسعار العالمية لهذه المواد. كما يمكن أيضا الحديث عن زيادة مرونة الإستيراد المرتفع للطلب على سلع الإستهلاك، وإنتقال التضخم المستورد من الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر. مقابل ذلك، وإنطلاقا من سنة 2011، قامت الحكومة بتنفيذ العديد من التدابير لإحتواء الزيادة المفرطة في أسعار التجزئة للسلع الفلاحية المستوردة، من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، هذه التدابير تمثلت أساسا في إجراء تخفيضات وإعفاءات إستثنائية للحقوق الجمركية، والرسم على القيمة المضافة المطبقة على هذه المنتجات، (بنك الجزائر، 2011، ص.ص. 46-47) إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية، وذات تأثير محدود على أسعار التكلفة؛ مما يستدعي ضرورة إعتماد إصلاحات مؤسساتية حقيقية للقضاء على الإحتكارات، مع إعادة النظر في تنظيم أسواق الجملة لغالبية السلع، مع تنفيذ إصلاحات هيكلية على الجهاز الإنتاجي للرفع من مستوى العرض الكلي لتغطية الطلب الكلي المتزايد. (طيبة، 2014، ص.28) فمما سبق، يتضح

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أن تطبيق الجزائر للسياسة النقدية الإنكماشية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي، على خلفية الخفض من الطلب الكلي، عالج ذلك إلى حد كبير الأسباب النقدية المنشئة للتضخم، لكن خلال الفترة الممتدة بين (2001-2020)، تزايدت معدلات التضخم بشكل ملحوظ، الأمر الذي ساهم في إعاقة سيرورة النمو الإقتصادي؛ لذا فإن التحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم، يعد أمرا غير كاف لتحقيق إستقرار دائم في الأسعار، بل يستوجب القضاء على الأسباب الأخرى المهددة للإستقرار النقدي في البلاد. (بلعزوز وطيبة، 2008، ص.39)

3.1.2 سعر الصرف:

أ. مفهوم سعر الصرف: إتفق العديد من الباحثين على أن سعر الصرف يعرف عبارة عن عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد المحلي لدولة ما، أو عدد وحدات النقد الوطني التي تعادل وحدة واحدة من النقد الأجنبي لبلد ما. (البيلي وخالد، 2007، ص.ص. 37-42) كما يعرف أيضا على أنه عبارة عن السعر المحلي لوحدة واحدة من العملة الأجنبية. (الوزني والرفاعي، 2000، ص.363) فمن خلال هذه التعاريف يتضح أن سعر الصرف عبارة عن عملية تبادلية بين عدد من وحدات من العملة الوطنية مقابل وحدةواحدة من العملة الأجنبية، ضمن إطار تحديد نسب العملتين لكي تتم عملية المبادلة، لإقتضاء وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك لكي تتم عملية المبادلة، ويطلق على هذه النسبة مصطلح سعر الصرف.

ب. أهمية سعر الصرف: تكمن أهميته في وظائفه الحيوية المهمة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- **الوظيفة التطويرية لسعر الصرف:** يتم إستهداف من خلال سعر الصرف تطوير بعض القطاعات الإقتصادية وتشجيعها، عن طريق إعطائها أسعار صرف مناسبة عند إجراء عمليا الإستيراد والتصدير؛
- **الوظيفة القياسية:** وتعني مقارنة أسعار المنتجات المحلية مع أسعار المنتجات العالمية، لذا فإن سعر الصرف يمثل حلقة وصل بين الأسعار؛
- **الوظيفة التوزيعية:** وتتم هذه الوظيفة بواسطة التجارة الخارجية، حيث يتم توزيع الدخل القومي بين مختلف الدول، وفقا لتقنية إنخفاض سعر الصرف للعملة القيادية، فتستفيد الدولة الشريكة لصاحبة العملة القيادية من هذا التخفيض، والعكس صحيح، لذا فإن سعر الصرف يعتبره البعض أداة ربط الاقتصاد القومي بالإقتصاد العالمي.

ج. طور سعر الصرف في الجزائر: شهد سعر الصرف تطورات متباينة خلال الفترة (1984-2020)، يمكن توضيحها وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (01): تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1984-2020)

PER	Annee
4,983375	1984
5,0278	1985
4,70231667	1986
4,84974167	1987
5,91476667	1988
7,60855833	1989
8,95750833	1990
18,472875	1991
21,836075	1992
23,3454067	1993

PER	Annee
35,0585008	1994
47,6627267	1995
54,7489333	1996
57,70735	1997
58,7389583	1998
66,573875	1999
75,2597917	2000
77,2150208	2001
79,6819	2002
77,394975	2003

PER	Annee
72,06065	2004
73,2763083	2005
72,6466167	2006
69,2924	2007
64,5828	2008
72,6474167	2009
74,3859833	2010
72,9378833	2011
77,5359667	2012
79,3684	2013

PER	Annee
80,5790167	2014
100,691433	2015
109,443067	2016
110,973017	2017
116,593792	2018
119,353558	2019
126,7768	2020

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من الجدول أن سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري قد عرف نسقا تصاعديا في تطوره خلال الفترة (1984-2020) ليصل إلى ذروته سنة 2020، ويمكن إرجاع ذلك إلى حقيقة تذبذب أسعار النفط العالمية، حيث إقترن ذلك بوضعية هذه الأسعار، فكلما إرتفعت زادت معها الصادرات، وبالتالي تحسن سعر الصرف، والعكس صحيح، إلا أن صادرات قطاع

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المحروقات ليست لها علاقة بتنافسية السعر بالنسبة لإقتصاد البلاد، لأن المحروقات الجزائر خاضعة لمنطق منظمة الأوبيك من حيث نظام حصص الإنتاج، أما السعر فتحدده قوى العرض والطلب في السوق العالمية.

4.1.2 التبادل التجاري: بالتركيز على متغير الصادرات، سيتم التطرق لما يلي:

أ. ماهية معدل التبادل التجاري: تطرق الإقتصادي جون ستوارت ميل في مقاله الذي نشر سنة 1844، حول "قوانين التبادل بين الأمم؛ وتوزيع المكاسب التجارية بين دول العال لتجاري"، كما تبعه في ذلك الإقتصادي الإنجليزي روبرت توربنز في تناوله لمفهوم معدل التبادل التجاري في كتابه حول "الميزانية في السياسة التجارية الإستعمارية"، سنة 1844، ثم طور الإقتصادي الأمريكي فرانك ويليام تاوسيج هذا العنصر في كتابه لموسوم بالتجارة الدولية، سنة 1927. وكل تلك المفاهيم توحي بأن معدل التبادل التجاري ذو أهمية بالغة في سياق الدراسات الاقتصادية والتطبيقية، لذا يمكن إعتباره بأنه تلك النسبة المئوية بين أسعار لتصدير وأسعار الإستيراح في بلد ما، كما يوصف أيضا بأنه عبارة عن عدد معين من وحدات الصادرات المطلوبة لشراء وحدة من الواردات، ويحسب بقسة سعر الصادرات على سعر الواردات وضرب الناتج في 100.

كما عرف معدل التبادل الدولي بأنه عبارة عن مقدار يحصل عليه البلد مقابل ما ينفقه، فهو من أهم الأسعار النسبية في الإقتصاد المفتوح، حيث يظهر الرقم القياسي لسعر الصادرات بدلالة الرقم القياسي لسعر الواردات. (K. MKenda, 2001, P.40) لذا فإن زيادة معدل التبادل الدولي يوحي بتحسن معدل التبادل الدولي لبلد ما، وأثره ينعكس على رصيد الميزان الجاري، فالتحسن في هذا المعدل سيمكن من إقتناء المزيد من البضائع المستوردة مقابل كل وحدة تصدير مباعة. وهو بذلك يعد مؤشر إيجابي، لأنه من الأحسن بيع القليل من الصادرات مقابل شراء عدد معين من الواردات. وإرتفاع معدل التبادل الدولي سيؤثر إيجابيا في التضخم، أي أن إرتفاعه يعني تقلص أسعار الواردات مقابل الصادرات. أما إنخفاضه فيدل على الحاجة لتصدير الكثير من الوحدات لشراء نفس عدد الواردات.

ب. تعريف التصدير: التصدير عبارة عن ضرورة حيوية ذات فوائد إقتصادية، (عفيفي، 1972، ص.23) كما تعريفه على أنه: "تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد". (السواعي، 2006، ص.38)

ج. تطور الصادرات في الجزائر: شهدت صادرات الجزائر تطورات متباينة خلال الفترة (1984-2020)، هذا ما يمكن تبيانه وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور صادرات الجزائر من الصناعات الغذائية خلال الفترة (1984-2020)

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يتضح من الشكل أعلاه، أن الفترة (1997-2009) تميزت بتراجع قوي للصادرات، ويعزى هذا الإنخفاض العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر آنذاك، رغم التحرير الفعلي للتجارة الخارجية إبتداء من سنة 1995، كما شهد أواخر هذه الفترة تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي التي إنطلقت إبتداء من سنة 2004. ورغم الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أدت إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط الذي يشكل أكثر من 60% من الصادرات الجزائرية، أدى هذا طبعا إلى الاهتمام أكثر بصادرات الصناعات الغذائية، ضمن إطار محاولات أصحاب القرار لتبني سياسات التنويع الإقتصادي ،حيث إنتعشت هذه الصادرات (رغم قلتها) خلال الفترة (2010-2020)، وطرأت عدة تغيرات على الإقتصاد الجزائري أهمها، تراجع الإيرادات النفطية، وتخفيض حصة الواردات بوضع قائمة طويلة لمختلف السلع الممنوع إستيرادها من الشركاء التجاريين، على رأسهم الإتحاد لأوروبي. ونظرا للأوضاع غير المتوازنة التي عرفتها الميزانية العامة للبلد، والميزان التجاري خلال السداسي الثاني من سنة 2014، بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط، جراء أزمة سنة 2014، واصلت الجزائر مسعاها المستمر لتحسين صادراتها من الصناعات الغذائية، والذي وصف بشكله المتذبذب.

2.2 ماهية الصناعات الغذائية:

تمثل الصناعات الغذائية ذلك النشاط الإنتاجي الذي يعتمد على العناصر الإنتاجية المتاحة، والتي يستخدمها بأمثل الوسائل وأفضل الطرق الإنتاجية التقنية والفنية، وفقا لعلاقات متداخلة فيما بينها ينتج عنها تحويل المواد الزراعية الخام بحسب حالتها الطبيعية إلى منتجات غذائية لتلبية الطلب الإنساني المتزايد، حيث يتم ذلك ضمن مؤسسات إنتاجية تتمتع بتطورات تقنية وفنية دائمة.

1.2.2 تعريف الصناعات الغذائية:

يعرفها الدكتور عز الدين فراج على أنها: "مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الإستهلاك الغذائي النهائي، وهي تعد جزء هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره أيضا النشاطات المصنفة عادة في الزراعة، كالتوزيع الغذائي، النقل، التجارة، الوقاهي، المطاعم، وكذلك إنتاج الوسائل الخاصة المصنفة من طرف قطاعات أخرة: جرارات، أسمدة، تجهيزات صناعية، ...إلخ". (*Bouaita*, 2002, PP5-29)

كما تعرف الصناعات الغذائية على أنها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للإستعمال أطول مدة ممكنة، بفضل طرق التحويل والحفظ والتصدير والتكييف...الخ. والإستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك، والتي يفرضها التطور الحضاري. (عيون، 1985، ص.212)

مما سبق، يتضح أن جل التعاريف قدأجمعت على أن الصناعات الغذائية فرع من فروع الصناعات التحويلية، والتي تشكل أحد أهم ركائز القطاع الصناعي للهيكل الاقتصادي للبلاد، فهي بذلك تعمل على تحويل مخرجات القطاع الزراعي من مواد نباتية أو حيوانية أو منتجات صيد إلى منتجات تشبع حاجيات السوق من الرغبات الإنسانية للمواد الغذائية، مع السهر على تلبية شروط لاحفاظ على قيمتها الغذائية لأطول مدة زمنية ممكنة، بسبب طبيعة نقلها وتوزيعها داخل الأسواق المحلية أو في الأسواق الدولية.

2.2.2 أهمية الصناعات الغذائية:

توفير الغذاء الصحي يقتضي إعطاء الأهمية البالغة لعمليات التصنيع الغذائي، والطرق السليمة في تداولها ، هذا ما يفسر ضخامة هذه الصناعات من الناحية الإقليمية والدولية من حيث تدفقات رؤوس الأموال، والعدد المتزايد للمصانع، فهي بذلك

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تمثل الصناعات الأكثر نموا وشمولا، بسبب الإرتفاع المضطرد مع عدد السكان، وتنوع رغباتهم الإستهلاكية من المنتجات الغذائية المصنعة. لذا فإن أهمية هذه الصناعات، يمكن تلخيصها في النقاط الجوهرية التالية:

- ✓ تحويل الفائض من مواد الزراعية إلى منجات عالية القيمة الاقتصادية، مثل إنتاج العصائر من الخضروات والفواكه، ... إلخ؛
- ✓ إنتاج المواد الغذائية من المنتوجات الزراعية الخام الفائضة عن حاجة الإستهلاك خلال مواسم الجني وحفظها، لغرض الإستفادة من إستهلاكها على مدار السنة، وبالتالي تحقيق التوازن بين الطلب والعرض؛
- ✓ التقليل من حدة البطالة، بسبب ميزة كثافة العمالة التي تتمتع بها هذه الصناعات، مع الرفع من مستوى دخل الأفراد؛
- ✓ المساهمة في ضمان الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، مع طرح منتجات متنوعة وفقا لتغيرات أنماط المعيشة؛
- ✓ تحفيز الصناعات التكميلية الأخرى على الإنتاج، كصناعة القارورات والعبوات، مع إستغلال مخلفات المنتوجات العالية القيمة، كإنتاج الخل والخمائر من التمور غير قابلة التسويق، ...إلخ؛
- ✓ الإستفادة من تكاليف تخزين ونقل المواد الزراعية الخام، مع إمكانية تصدير الفائض منها في صورة سلع محفوظة، وبالتالي تحقيق عوائد إضافية للمنتجين؛ (رمضان، 2008، ص.4)

كما أنه، وبسبب الأهمية البالغة لهذه الصناعات، أصبح قطاع الصناعات الغذائية من الصناعات الحديثة سريعة النمو، ومن أهم الصناعات المساهمة في الناتج الصناعي، وضمان فرص عمل جد هامة. لذا أولت الجزائر إهتمام كبير بهذا القطاع، يتضح ذلك من خلال معالجة واقع الصناعات الغذائية في هذا البلد على نحو التالي:

3.2.2 واقع الصناعات الغذائية في الجزائر:

تمثل الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية في الجزائر، بسبب توظيفها الجيد لمخرجات القطاع الفلاحي، ومنه قدرتها على تغطية متطلبات السوق الأولية من المنتجات الغذائية، وتقليص فاتورة الواردات من خلال إشباع الطلب المحلي، كما تمثل أيضا ذلك الرابط مشترك بين كل من النشاط الزراعي والنشاط الصناعي. في هذا السياق، سيتم عرض أداء الصناعات الغذائية من خلال معالجة العنصرين الهامين على الشكل الموالي:

1.3.2.2 مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الداخلي الخام: ترتبط مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج بمدى تطور القطاع الفلاحي، بمعنى آخر وفقا لإنتعاش مخرجات هذا القطاع، حيث يمكن توضيح ذلك أكثر، من خلال عرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الداخلي الخام

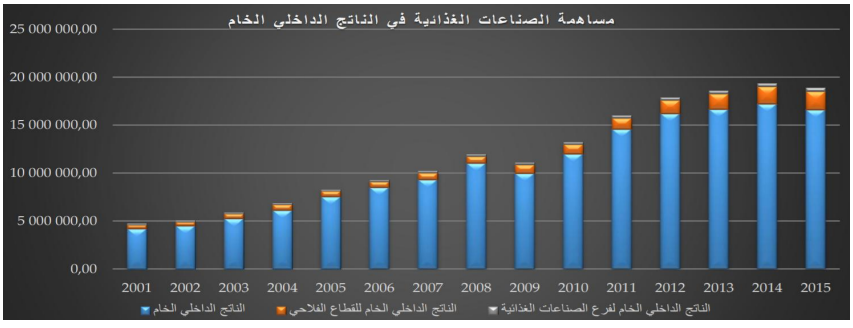

المصدر: من اعداد الباحثين إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يبدو من خلال هذا الشكل، أن مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الداخلي الخام تكاد تنعدم خاصة خلال العشر سنوات الأولى، رغم تزايد مساهمة القطاع الفلاحي، ويفسر ذلك لعدم وجود إستراتيجية ناجعة، مبنية على إستقطاب الإستثمارات في فرع الصناعات الغذائية، بالموازاة مع هشاشة قطاع الصناعات التحويلية، هذا من جهة، أما من الجهة الثانية، فقد وصل إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، والتي تعمل في المجال الفلاحي، وفقا لإحصائيات لوزارة الصناعة والمناجم 96 مؤسسة، وإحتلت بذلك صدارة الترتيب بنسبة 63.46 % من مجموع نشاطات القطاع. مقابل ذلك لا تمثل مؤسسات القطاع الخاص سوى 8.67 %، رغم الـ 6022 مؤسسة الناشطة فيه، حيث يمكن تأويل هذا الفرق الهائل المسجل في القطاع الفلاحي من حيث عدد المؤسسات الناشطة، إلى إفتقار الحس المقاولاتي لدى جل أفراد المجتمع الجزائري، مع عدم إعطاء الحكومة الأهمية الكبيرة للقطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، رغم سن ترسانة هائلة من التشريعات والقوانين الخاصة بالإستثمار في هذا القطاع.

2.3.2.2 مساهمة إنتاج الصناعات الغذائية في تطوير قيمة الصادرات: سعت الصناعات التحويلية في الجزائر تحقيق الجودة العالية لمنتجاتها الغذائية، لكنها لم تحقق الكميات اللازمة للتصدير، وبقت توصف بقلتها الكبيرة بالنظر إلى القدرات التي تزخر بها البلاد، فعلى سبيل المثال، منتوج زيت الزيتون الذي يتم إنتاجه عبر مختلف المناطق الشمالية للبلاد، والذي يكثر عليه الطلب محليا ودوليا، هذا المنتوج يمكن أن يكون له الدور الكبير في تنمية الأقاليم المحلية لإنتاجه. أما من وجهة النظر الأخرى، فيمكن القول أنه بالمقارنة مع تطور تعداد سكان الريف، بالموازاة مع عدد العمالة الزراعية، وإنتاجية هذه الأخيرة، تعد الصناعات الغذائية على العموم غير معتبرة، هذا ما يمكن توضيحه من خلال مخرجات الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور صادرات المواد الغذائية خلال الفترة (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات المواد الغذائية	323	235	327	349	373
إجمالي الصادرات	62886	34668	30026	35191	41168
النسبة من إجمالي الصادرات (%)	0,51	0,68	1,09	0,99	0,91

المصدر: المديرية العامة للجمارك، سنة 2020

من خلال هذا الجدول، يتضح أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات جد ضئيلة، وقد بلغ معدل متوسط الفترة (2014-2018) ما يعادل نسبة 0,84% من إجمالي الصادرات، وجاءت مجموعة السلع نصف مصنعة في المستوى الثاني خلال نفس الفترة، بمعدل متوسط يعادل 0,8%، أما مجموعة المواد الأولية فحتلت المرتبة الثالثة بمعدل متوسط قدره 0,4%، ثم تأخرت مجموعة المواد الغذائية للمرتبة الرابعة بمعدل متوسط يساوي 0,2%. الأمر الذي يفسر تعذر مقارنة واردات السلع الغذائية بالنسبة لمجمل واردات هذه المنتجات، لأن صادراتها لا تمثل من تغطية وارداتها سوى 2%. لهذا تستمر حالة العجز الكبير في الميزان التجاري للسلع الغذائية طيلة هذه السنوات. كما يمكن إرجاع ذلك لإعتماد الجزائر على إستراتيجية الصناعات المصنعة، وإهمالها للصناعات الزراعية، وهو الأمر الذي فتح المجال أمام قطاع المحروقات الذي إستولى على النسب الكبيرة من قيمة الصادرات على حساب باقي القطاعات الأخرى، والتي من بينها قطاع الصناعات الغذائية.

3.3.2.2 سبل تعزيز تنافسية الصناعات الغذائية: رغم أن الجزائر لديها ميزة نسبية في الأسواق العالمية للكثير من المنتجات الزراعية والصناعية، إلا أن ذلك لم يخدم تعزيز التنمية الزراعية والصناعية والإقتصادية، لحدة تنافسية إقتصاديات البلدان القائم على الزراعة، كما يفرض الصعود المتزايد للأسواق العالمية المبني على الميزة التنافسية على الحكومات هذه البلدان تقييم البيئة التمكينية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للصناعات الزراعية. إذن فالصناعة الزراعية المحلية والتصديرية الناجحة مرهونة بخلق مناخ أعمال (بيئة إقتصادية)، وإطار مؤسساتي سياسي داعم ومعزز للإنتاجية من خلال التركيز على النقاط الجوهرية التالية:

- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة؛
- دعم مؤسسات إنتاج الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الولوج للأسواق الإقليمية والعالمية، وتشجيعها على العمل بمعايير التجارة الدولية لتمكينها من الصمود ضمن دائرة المنافسة؛
- الإعتماد على الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية التي تخدم رفع كفاءة هذه المؤسسات ومساهمتها في التنمية، والإستعمال التجاري الناجح للتكنولوجيات الحديثة لتمكين إكتساب الميزة النسبية وتحسينها والعمل على الحفاظ عليها؛
- تسريع الإعتماد على الإبتكارات التقنية، وتعزيز روح المبادرة في تحسين الممارسات التجارية، مع دعم تطوير التكنولوجيا الغذائية الجديدة من خلال تسهيل تمويل الإبتكار وبرامج البحوث؛
- الإهتمام أكثر بريادة الأعمال من خلال زيادة الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين مواءمة أداء الشركات والأسواق المحلية الجزائرية، من خلال تفعيل كفاءة البنية التحتية وسياسة تجارية مواتية ضمن بنود سيادة القانون.

3. الدراسة القياسية للنموذج:

سيتم الإعتماد في هذه الدراسة التطبيقية على الخطوات الرئيسية التالية:

1.3 التحليل الوصفي الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

تم جمع البيانات بيانات عينة تتكون من 37 مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، خلال الفترة (1984-2020)، من هيئات صندوق النقد الدولي، وتقارير الصناعة العربية السنوية، وبعد إجراء التحليل الوصفي لتلك المتغيرات، سيتم عرض التقدير الكمي لهذه المتغيرات وفقا لما يلي:

1.1.3 عرض والتقدير الكمي لمتغيرات نموذج الدراسة: جاء الإعتماد على متغيرات هذه الدراسة وفقا لما تم عرضه وتحليله ضمن الجزء المتعلق بالدراسة النظرية السابقة، وبعد إجراء معالجة مكثفة ومعمقة لمختلف الدراسات السابقة، مما نتج عنه التركيز على المتغيرات المشكلة لهذا النموذج، وتحديد كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، على النحو التالي:

أ. المتغير التابع: وقد تم تحديده في الصادرات الجزائرية للصناعات الغذائية خلال الفترة (1984-2020)، حيث تم تقدير بياناتها بملايين الدولارات خلال السنة المعينة، وبإعتبار أن هذا المتغير يعبر بشكل قوي على مدى تنافسية هذه الصناعات وفقا لمعدلات صادراتها، وسيتم التعبير عنه إحصائيا بـ: (Ex).

ب. المتغيرات المستقلة: وتشمل كل متغيرات النموذج الأخرى المتبقية، حيث يمكن توضيحها ذلك أكثر ضمن معطيات الجدول رقم (03) الموالي:

الجدول رقم (03): التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية ومصادر معطياتها

الرمز	إسم المتغير	تعريف المتغير	مصدر معطياتها
INF	التضخم	هو حالة توتر ناتجة عن زيادة الطلب الفعال مع الأخذ في الحسبان العرض الحقيقي للسلع والخدمات من خلال زيادة تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار.	البنك الدولي
PIB	الناتج المحلي الإجمالي	عبارة عن قيمة سوقية إجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد بلد ما خلال سنة واحدة.	
PER	سعر الصرف	عبارة عن عملية تبادلية بين عدد من وحدات من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ضمن إطار تحديد نسب العملتين لكي تتم عملية المبادلة، لإقتضاء وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك لكي تتم عملية المبادلة، ويطلق على هذه	

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

		النسبة مصطلح سعر الصرف.	
TOT	التبادل التجاري	عبارة عن مقدار يحصل عليه البلد مقابل ما ينفقه، فهو من أهم الأسعار النسبية في الإقتصاد المفتوح، حيث يظهر الرقم القياسي لسعر الصادرات بدلالة الرقم القياسي لسعر الواردات.	

المصدر: من إعداد الباحثين

2.1.3 نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات: تم إعتماد عدد من الوسائل الإحصائية لعرض وتحليل هذه البيانات، حيث جاءت نتائج القياس بإستخدام برمجية (EViews 12)، وفقا لمخرجات الجدول التالي:

جدول رقم (04): نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	EX	INF	PIB	RER	TOT
Mean	0.502212	8.656831	1.03E+11	60.24015	-2.34E+12
Median	0.445065	4.950162	6.67E+10	72.06065	-2.67E+12
Maximum	1.223454	31.66966	2.14E+11	126.7768	0.000000
Minimum	0.148606	0.339163	4.18E+10	4.702317	-4.14E+12
Std. Dev.	0.305122	8.558861	5.97E+10	36.18242	1.12E+12
Skewness	0.807612	1.563867	0.567617	-0.158284	0.469355
Kurtosis	2.835249	4.243227	1.727357	2.104301	2.173099
Jarque-Bera	4.063971	17.46452	4.483744	1.391342	2.412618
Probability	0.131075	0.000161	0.106259	0.498740	0.299300
Sum	18.58183	320.3028	3.80E+12	2228.886	-8.65E+13
Sum Sq. Dev.	3.351577	2637.147	1.28E+23	47130.04	4.49E+25
Observations	37	37	37	37	37

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

يبدو من الجدول أعلاه، أن قيم الإنحراف المعياري (Std.Dev) لكل من متغيرات التضخم (INF)، والناتج المحلي الإجمالي (PIB)، والتبادل التجاري (TOT)، مرتفعة بعض الشيء بالنسبة لمتغير الصادرات، وهذا يوحي بعدم وجود تجانس البيانات بالنسبة للمتغيرات التي تم ذكرها، حيث ينبأ ذلك بعدم مصداقية أكبر للنتائج المحصل عليها.

لكن وفي نفس السياق، تبدو متغيرات تتبع التوزيع الطبيعي من حيث قيمها المعنوية (Probability) كلها أكبر من درجة المعنوية 5% الخاصة بقيمة إختبار (JarqueBera)، إلا المتغير (INF) الذي جاءت قيمته المعنوية أقل من درجة المعنوية 5%، وهذا يتبين ان متغير التضخم لا يتبع التوزيع الطبيعي

3.1.3 دراسة السببية بين المتغيرات:

لمعرفة إتجاه السببية بين المتغيرات الدراسة سيتم الإستعانة بإختبار غرانجر، حيث تم التوصل للنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج إختبار السببية بين المتغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause EX	35	12.3672	0.0001
EX does not Granger Cause INF		0.13489	0.8743
PIB does not Granger Cause EX	35	5.23098	0.0112
EX does not Granger Cause PIB		1.52074	0.2349
RER does not Granger Cause EX	35	6.38015	0.0049
EX does not Granger Cause RER		1.34666	0.2754
TOT does not Granger Cause EX	35	1.57426	0.2238
EX does not Granger Cause TOT		0.89049	0.4210

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يتضح من الجدول أعلاه، أن المتغيرات: (INF)، (PIB)، و(RER)، كلها مسببة للمتغير (EX) عند درجة معنوية 5%.

2.3 تحليل ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، سيتم الإعتماد على إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، وإختبار فيليب بيرون (PP)، ووفقا لبرمجية (EViews 12)، وذلك بعد ما تحويل البيانات للصيغة اللوغريتمية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (06): نتائج إختبارات جذر الوحدة لكل من (ADF) و(PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

Level

		EX	INF	PIB	RER	TOT
With Constant	t-Statistic	-2.8114	-1.7761	-0.9266	-0.0320	1.9421
	Prob.	*0.0667* *	*0.3859* n0	*0.768* *1* n0	*0.9492* n0	*0.310* *1* n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7934	-2.3061	-1.6068	-1.6132	-2.6350
	Prob.	*0.2088* n0	*0.4202* n0	*0.770* *4* n0	*0.7678* n0	*0.268* *1* n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9953	-1.3458	0.2760	2.2524	-0.4983
	Prob.	*0.2806* n0	*0.1621* n0	*0.7604* n0	*0.9930* n0	*0.493* *3* n0

At First Difference

		d(EX)	d(INF)	d(PIB)	d(RER)	d(TOT)
With Constant	t-Statistic	-7.5633	-5.1305	-5.0246	-4.0913	-4.9823
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0002* ***	*0.000* *2* ***	*0.0031* ***	*0.000* *3* ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.4534	-5.0580	-4.9256	-4.0531	-4.9002
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0012* ***	*0.001* *8* ***	*0.0158* **	*0.001* *9* ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.6796	-5.1969	-5.0125	-3.1207	-5.0722
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.000* *0* ***	*0.0027* ***	*0.000* *0* ***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

Level

		EX	INF	PIB	RER	TOT
With Constant	t-Statistic	-2.7593	-1.6288	-0.8563	0.2155	-1.9094
	Prob.	*0.0743*	*0.4579*	*0.790* *4*	*0.9699*	*0.324* *4*

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

		*	n0	n0	n0	n0
With Constant &t-Trend	Statistic	-2.7395	-2.1654	-4.2143	-4.9204	-2.6632
	Prob.	***0.2279***	***0.4935***	***0.0128***	***0.0022***	***0.2569***
		n0	n0	**	***	n0
Without Constant &t-Trend	Statistic	-1.2279	-1.2718	0.3680	1.8062	-0.5363
	Prob.	***0.1973***	***0.1836***	***0.7855***	***0.9809***	***0.4776***
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(EX)	d(INF)	d(PIB)	d(RER)	d(TOT)
With Constant	t-Statistic	-6.2132	-5.1255	-5.0517	-4.1631	-5.0713
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***	***0.0002***	***0.0025***	***0.0002***
		***	***	***	***	***
With Constant &t-Trend	Statistic	-6.1055	-5.0518	-4.9546	-4.1219	-5.0157
	Prob.	***0.0001***	***0.0013***	***0.0016***	***0.0134***	***0.0014***
		***	***	***	**	***
Without Constant &t-Trend	Statistic	-6.2944	-5.1918	-5.0337	-3.1600	-5.1401
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0025***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

(***) معنوية عند مستوى دلالة 1%، (**) معنوية عند مستوى دلالة 5%، (*) معنوية عند مستوى دلالة 10%.

من خلال مخرجات هذا الجدول، تظهر القيم المحسوبة لإحصائيات ستيودنت في السطر الأول ضمن الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) بحسب نماذج (ADF) و(PP)، وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة.

وفقا لذلك، كشفت نتائج إختبارات جذر الوحدة بإستخدام إختبار (ADF) وإختبار (PP)، أن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة عند المستوى، إذن فهي غير مستقرة خلال الفترة (1984-2020) عند المستوى، وهو ما يبينه القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة جاءت كلها أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية.

لكن وبعد أخذ الفرق الأول، يلاحظ إستقرار جميع السلاسل عند درجة المعنوية 5%، بحسب نتائج كلا الإختبارين (ADF) و(PP)، ومنه يمكن القول إنها أفضل حالة لتطبيق منهجية التكامل المشترك ذو الفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)، حيث إستقرت كل المتغيرات عن الفرق الأول.

1.2.3 نمذجة العلاقة:

بعد تحليل المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية، والتي إستقرت لدى جميع المتغيرات عند أخذ الفرق الأول، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج الكامل المشترك وفق منهجية (ARDL)، حيث يتم تقدير النموذج على النحو التالي:

- المعادلة: $EX_t - f(INF_t + PIB_t + RER_t + TOT_t)$

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حيث أن: (EX_t): صادرات الصناعات الغذائية خلال الزمن (t)؛ (INF_t): التضخم خلال الزمن (t)؛ (PIB_t): الناتج المحلي الإجمالي خلال الزمن (t)؛ (PER_t): سعر الصرف خلال الزمن (t)؛ (TOT_t): التبادل التجاري خلال الزمن (t).

2.2.3 تقدير نموذج الخطاء غير المقيد وإختبار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج:

من خلال الدراسة، ووفقا لمحاولة تغييرات فترات الإبطاء التلقائية المعدلة، والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الخطاء (ARDL-ECM)، بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، جاءت النتائج المبينة في الجدول الموالي: (أنظر الملحق 01)

الجدول رقم (07): إختبار فترات الإبطاء الممثلة للنموذج المختار والمقدر

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى (p,q_1,q_2,q_3,q_4)
	p_1	q_1	AIC
النموذج	4	3	(1 ,4,3,4,4)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

ومن خلال الجدول أعلاه الموضح للشكل رقم (05) الموالي:

شكل رقم (05): إختبار فترات الإبطاء المثلة للنموذج المختار والمقدر

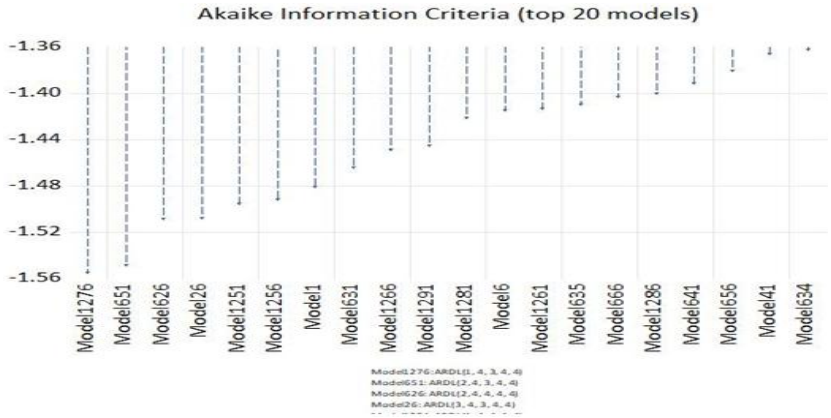

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

يتضح أنه بعد تحديد فترات إبطاء النموذج، والتي هي موضحة وفقا للجدول وللشكل أعلاه، بناء على نتائج إختبار أسلوب (AIC)، كان النموذج الأمثل هو: Model1276(1,4,3,4,4)

وللتأكد عن وجود علاقة طويل الأجل، سيتم إستخدام إختبار الحدود، وكذا جودة النموذج المقدر الأنسب بعد إخضاعه للإختبارات التشخيصية التالية:

3.2.3 إختبار منهج الحدود (Bounds test):

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سيتم إجراء إختبار الحدود (bound test)، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطئة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها (Pesaran) وآخرون.

يتم هذا الإختبار إنطلاقا من الفرضية العدمية، والتي مفادها: أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، وهو ما يمكن توضيحه وفقا لنتائج الجدول رقم (08) التالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول رقم (08): نتائج إختبار الحدود (bound test) للنموذج

النموذج							K	f.stat	النتيجة
	القيم الحرجة	1%	2.5%	5%	10%				
معادلة نموذج	الحدود العليا	4.37	3.87	3.49	3.09		4	11.21939	معنوية أقل من 1% أي وجود علاقة طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

يوضح الجدول رقم (08) أن القيمة الإحصائية لفيشر (f-stat) للنماذج قدرت بـ11.2193، وهي أكبر من قيمة الحدود العليا عند مستوى معنوية 5%، التي وضعها (Peasaran)، بل حتى من القيمة 10%، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع، وقبول الفرضية البديلة، الدالة على وجود علاقة طويلة الأجل، وبذلك يمكن القيام بإختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل للنموذج.

4.2.3 نتائج التقدير:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سيتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك، وتقدير العلاقة قصيرة الأجل، وشكل العلاقة طويلة الأجل، حيث أنه من خلال النتائج المقدمة في جدول رقم (09) لتقدير (ARDL) الموالي:

الجدول رقم (09): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية (ARDL) بالنسبة لنموذج

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.040900	0.005470	7.477224	0.0000
PIB	-4.57E-12	3.14E-12	-1.455079	0.1713
RER	0.005469	0.002017	2.711054	0.0189
TOT	4.53E-13	1.72E-13	2.634236	0.0218
C	1.542579	0.639975	2.410375	0.0329

EC = EX - (0.0409*INF -0.0000*PIB + 0.0055*RER + 0.0000*TOT + 1.5426)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.21939	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size 33			Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يبين الجدول رقم (09) السابق، تقدير النموذج في الأجل القصير والذي يظهر في الجزء العلوي للجدول، في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل، ومن خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير فيما يلي:

- **تقدير نموذج:**

$$Ex_t = 1{,}5426 + 0{,}040900 * INF_t - 0{,}00000000000457 * PIB_t + 0{,}0054 * PER_t + 0{,}000000000000453 * TOT_t + \varepsilon$$

تبدو من الجدول أعلاه، أن قيمة γ جاءت سالبة (-1.2482)، ومعنوية بقيمة قدرت بـ0.0000، أي أقل من 0.05، وهذا ما يشير على أن نموذج طويل الأجل يصحح أخطاء النموذج قصير الأجل في فترة قدرها أقل من السنة تقريبا.

3.3 تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل: تبدو من خلال الجزء السفلي من الجدول الملاحظات التالية: (أنظر الملحق 02)

- أن المتغير(*INF*) قد أثر بشكل موجب على (*Ex*) في الأجل الطويل، وذو معنوية مقبولة وجيدة جدا عند (0.0000)، وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% من (*INF*) الى زيادة في (*Ex*) بـ 4.09%؛
- أن المتغير (*PIB*) قد أثر سلبا على (*Ex*) في الأجل الطويل، وذو معنوية غير مقبولة عند 17.13%(0.1713)، وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% الى نقصان في (*Ex*) بـ 0.000000000457%؛
- أن المتغير (*PER*) قد أثر بشكل موجب على (*Ex*) في الأجل الطويل، وذو معنوية جيد جدا عند 1.89%(0.0189)، وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% من (*PER*) الى زيادة في (*Ex*) بـ1.89%؛
- أن المتغير (*TOT*) قد أثر بشكل إيجابي على (*Ex*) في الأجل الطويل، وذو معنوية جيد جدا عند 2.18% (0.0218)، وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% من (*TOT*) إلى زيادة (*Ex*) بـ0.000000000453%.

1.3.3 تحليل نتائج الأجل القصير: كما يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول الملاحظات الأخرى التالية: (أنظر الملحق 02)

- ✓ أن المتغير (*INF*) قد أثر بشكل إيجابي على (*Ex*) في الأجل القصير، وذو معنوية مقبولة جدا عند 0.01%(0.0001)، وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% من (*INF*) إلى نقصان في (*Ex*) بـ5.10%؛
- ✓ أن المتغير (*PIB*) قد أثر سلبا على (*Ex*) في الأجل القصير، وذو معنوية غير مقبولة عند (0.1549)، وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% من(*PIB*) الى نقصان في (*Ex*) بـ 0.00000000000057%؛
- ✓ أن المتغير (*PER*) قد أثر إيجابا على (*Ex*) في الأجل القصير، وذو معنوية مقبولة جدا عند (0.0147)، وهي أقل من 5%، حيث تؤدي زيادة 1% من (*PER*) الى زيادة في (*Ex*) بـ 0.68%؛
- ✓ أن المتغير (*TOT*) قد أثر إيجابا على (*Ex*) في الأجل القصير، وذو معنوية جيدة جدا عند (0.0166)، وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% من (*TOT*) إلى زيادة (*Ex*) بـ0.00000000000000566%.

2.3.3 الكشف عن جودة النموذج: بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، والتي تقتضي تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، حيث يجب ألا تكون متحيزة، وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين، لذا يفترض التحقق من إستيفاء النموذج المقدر وفق منهجية (ARDL) لفروض هذه طريقة، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية، والتي هي ثلاثة إختبارات على النحو التالي:

1.2.3.3 إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية *Normality test*: بعد إجراء إختبار التوزيع الطبيعي، كانت النتائج وفقا لمعطيات الجدول التالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول رقم (10): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

Test	χ^2	Prob
Jarque-Bera	3.8309	0.1472

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن القيمة المقدرة لإحصائية كاي سكورا والتي تساوي (9.8309)، والإحصائية الإحتمالية قدرة بي 0.1472 (غير معنوية)، وهي أكبر من 0.05 بنسبة لنموذج الدراسة، مما يعني قبول فرضية العدم، أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2.2.3.3 إختبار عدم الإرتباط الذاتي بين الأخطاء (*Autocorrelation*): بعد إجراء إختبار عدم الإرتباط الذاتي بين الأخطاء، كانت النتائج وفقا لمعطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج إختبار عدم الإرتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.370731	Prob. F(2,10)	0.6993
Obs*R-squared	2.277925	Prob. Chi-Square(2)	0.3202

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

يظهر إختبار (Breusgh-Godfrey Serial correlation LM Test)، أن قيمة إختبار (*F-stat*) تقدر بـ 0.3707، وقيمة الإحتمالية لإحصائية (Prob) لإختبار (*F-stat*) تساوي 0.6993، وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05. ومنه نقبل فرض العدم، القائلة بعدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج.

3.2.3.3 إختبار عدم ثبات التباين (Homocedasticity): بعد إجراء إختبار عدم ثبات التباين، جاءت النتائج وفقا لمعطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج الإختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.817326	Prob. F(1,30)	0.3732
Obs*R-squared	0.848692	Prob. Chi-Square(1)	0.3569

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

يظهر إختبار (ARCH) قيمة 0.8173 (*F-stat*)، حيث قدرة القيمة الإحتمالية لإحصائية (Prob) بـ0.3732، وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05، إذن نقبل فرض العدم، أي ثبات التباين بالنسبة لبواقي للنموذج.

4.2.3.3 إختبار الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلي، قام (Pesaran) بإجراء إختبارين يتم من خلالهما إختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الإختبار الأول في إختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، اما إختبار الثاني فهو إختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، حيث يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من (CUSUM of Squares) و(CUSUM)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية، أن المعلمات غير مستقرة، ونقبل الفرضية البديل بإستقرارها خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (06): إختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج

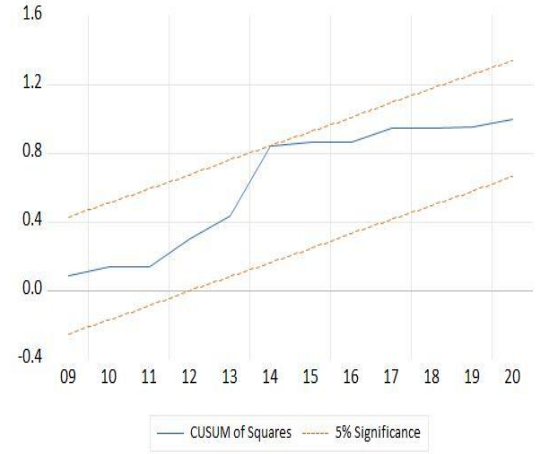

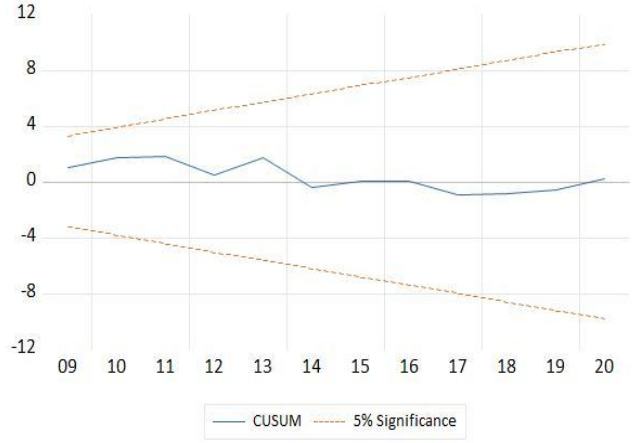

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12)

يتبين من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) يقع داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد إستقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squared)، ومنه يمكن القول بأنه يوجد إنسجام وإستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

4. خاتمة:

على خلفية إتفاق مجمل الدراسات الخاصة بالإقتصاد الوطني حول حتمية تنويع مصادر الدخل الوطني، مقابل الإبتعاد عن التركيز المفرط على قطاع المحروقات الذي يشوبه النضوب، والحرص على التوجه والإهتمام أكثر بتشجيع قطاع الصناعات الغذائية بمختلف فروعه المرتكز على قاعدة فلاحية متنوعة وجد هامة. لكن الصراع المتواصل على بلوغ القمة الاقتصادية مع مطلع الألفية الثالثة، ضف إلى تغير قواعد اللعبة داخل الأسواق المحلية والدولية، تماشيا مع تلازمية البقاء في السوق مرهون بمن يستطيع الوصول إليه بشكل أسرع وأجود من يتعامل بتنظيم مؤسسي أمثل مقارنة بالآخرين. لذا تطلب من أصحاب القرار ورجال الاقتصاد في الجزائر معالجة متغيرات البيئة الاقتصادية المؤثرة بشكل مباشر في تنافسية صادرات الصناعات الغذائية للبلاد. وبعد إهتمام هذه الورقة البحثية بتأثيرات كل من: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري على هذه التنافسية من خلال حجم صادرات الجزائر من هذه الصناعات، تأكدت صحة الفرضية القائلة بإيجابية تأثيرات هذه المتغيرات على تنافسية صادرات الجزائر من الصناعات الغذائية، على المديين القصير والطويل، وقد جاءت نتائج الدراسة على النحو الموالي:

1.4 نتائج البحث: لغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الإعتماد على مجموعة من الإختبارات لتقدير الأثر الديناميكي لتقلبات متغيرات البيئة الاقتصادية الكلية المعنية بالدراسة على تنافسية الصناعات الغذائية من خلال تطور صادرات هذه الصناعات خلال الفترة (1984-2020)، وقد أثبتت نتائج تحليل السلاسل الزمنية إختبار إستقراريتها عبر الزمن، بالإعتماد على إختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)، وإختبار فيلب –بيرون (PP)، كما تم إستنتاج العلاقة الطردية بين جل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في المدى الطويل، ماعدا متغير (*PIB*). أما في المدى القصير، فإن علاقة كل من (*PER*) و(*TOT*) بالمتغير التابع (*EX*) طردية وذات دلالة معنوية، بخلاف بقية المتغيرات الأخرى التي لها علاقة عكسية بهذا المتغير.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أما من ناحية التحليل الإقتصادي فإن عوامل كثيرة ساهمت في تغيير السلوكيات الغذائية للمستهلكين أهمها: التوسع العمراني، وتطورات المتسارعة الحاصلة في نظم الإعلام والإتصال، مع تزايد تعداد النساء العاملات. الأمر الذي كان وقعه على هذه التغيرات التي يعيشها العالم اليوم. على الخصوص فيما يتعلق بظاهرة "الغذاء العصري"، والتي يسميها البعض "أمركة الممارسات الغذائية"، بمعنى آخر جعل الممارسات الغذائية الجديدة تقاس عالميا بشكل موحد، بالإرتكاز على ممارسات الأكل ما بين الوجبات، وتناول الوجبات السريعة الجاهزة خارج البيوت، كل هذه الممارسات إنتشرت في أوساط مجتمعات المناطق الحضرية للدول المتقدمة، وقد تحولت إلى أوساط مجتمعات الدول النامية خاصة عند الشباب، بتفاعلات ظاهرة العولمة. لذا أصبحت الصناعات الغذائية تكثف من منتوجاتها بشكل دائم لتغطية الأنماط المستجدة للإستهلاك، مما يستوجب صرف النفقات المعتبرة في البحث والتطوير، كمسألة بقاء للمؤسسات المعنية.

في هذا السياق، فإن أهم محركات تطوير الصناعات الغذائية والتي يتطلب إعتمادها، هي كالتالي:

- ✓ دراسة طبيعة المنتجات الموجهة للتحويل، ومصادر التكاليف الإضافية، عن طريق تنظيم التموين بالسوق والعقود والإندماج الرأسي، لتحسين التسيير الجيد للتموين؛
- ✓ إستخدام الإبتكار، والإعتماد على التحول التكنولوجي، قصد تقديم ناجح للمنتوج جديد على مستوى السوق، أو الإعتماد على التقنيات الجديدة في الإنتاج، أو إدخال صيغة جديدة للمؤسسة، ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي الأخذ في الحسبان طبيعة عدم تجانس أنشطة الصناعات الغذائية، فسلوكيات كل مؤسسة تجاه الإبتكار يختلف بحسب قدراتها وحجمها؛
- ✓ السياسة المثلى لتطوير الصناعات الغذائية تكمن في الإستخدام الأمثل للموارد القومية بحسب متطلبات أي صناعة غذائية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية، والتقنية، واليد العاملة، والإستثمار، والسوق، ...إلخ. مع التركيز على أدوار السلطات الحكومية في تدخلها في الرقابة، وتركيز المنافسة، كفرض ضريبة على بعض أسعار المواد الزراعية والغذائية، وسن قوانين لمكافحة الإحتكار، مع تشجيع عمليات التخزين، ورقابة الجودة، وتحفيز الصناعات الغذائية أكثر ملائمة للبيئة.

2.4 مقترحات البحث:

- ❖ تشجيع المستثمرين في الصناعات الغذائية، ودعمهم ماليا، وتأطيرهم بقوانين ملائمة لمزاولة نشاطهم بشكل جيد؛
- ❖ تأهيل مؤسسات القطاع العام الناشطة في فرع الصناعات الغذائية، وتحديث جهازها الإنتاجي لرفع قدرتها الإنتاجية الأكثر تنافسية؛
- ❖ تشجيع الشركات المحلية والأجنبية للإستفادة من الخبرات الأجنبية، ورفع المستوى التكويني للكوادر المحلية المتخصصة في الصناعات الغذائية؛
- ❖ تطوير الجهاز المصرفي، لمسايرة المرافقة المالية والتقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في فروع الصناعات الغذائية؛

3.4 آفاق البحث: ضرورة القيام بدراسة خاصة حول تأثيرات الجودة المؤسسية للبيئة الإقتصادية الجزائرية على تنافسية قطاع الصناعات الغذائية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **المؤلفات:**

1. أحمد عبد الغني حبيبة رمضان. (2008). الصناعات الغذائية بالمملكة. *مجلة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية*؛
2. خالد واصف الوزني، و أحمد حسين الرفاعي. (2000). *مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق* (المجلد 3). عمان - الأردن، الأردن: دار وائل للنشر؛
3. صديق محمد عفيفي. (1972). *التسويق الدولي: نظم التصدير والإستيراد*. مكتبة الطليعة، الإسكندرية؛
4. مايكل أبد جمان. (1999). *الإقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة*. المملكة السعودية: دار المريخ للنشر؛
5. محمد خالد السواعي. (2006). *التجارة والتنمية*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

- **المقالات:**

1. أزاهر حسن محمد. (2014). تحليل القطاع الحقيقي بإستخدام أساليب البرمجة المالية. *مجلة المصرفي*؛
2. البيلي، و حسن خالد. (2007). الإقتصاد الدولي. السودان: مركز التعليم عن بعد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا؛
3. بن علي بلعزوز، و عبد العزيز طيبة. (2008). السياسة النقدية وإستهداف التضخم خلال الفترة (1990-2006). *مجلة بحوث إقتصادية عربية*(41)؛
4. بنك الجزائر بنك الجزائر. (بلا تاريخ). التقرير السنوي لسنة 2011 حول التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر. *أكتوبر 2012*؛
5. عبد العزيز طيبة. (2014). فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم إحتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011). *مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية*(12).

أولا: المراجع باللغات الأجنبية:

1. K. MKenda, B. (2001). Long-run and short-run determinents of the real exchange rate in Zambia. *Working peper in economic*, 40.
2. Martin NYONGOLO LUWAWA .(2015) .Incidence de l'inflation sur les recettes fiscals en RDC de 2005 à 2014 .*Cahier du (CERUKI) Nouvelle Série N °49* Institut Superieur de développement Rural (SDR), Uvira. 275-285.

6. ملاحق:

الملحق: رقم (01)

Dependent Variable: EX
Method: ARDL
Date: 01/21/22 Time: 08:35
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF PIB RER TOT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1875
Selected Model: ARDL(1, 4, 3, 4, 4)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	-0.248223	0.163698	-1.516341	0.1553
INF	0.004329	0.005485	0.789149	0.4453
INF(-1)	0.040390	0.006087	6.634912	0.0000
INF(-2)	-0.008776	0.008313	-1.055650	0.3119
INF(-3)	-0.010746	0.006994	-1.536439	0.1504
INF(-4)	0.025856	0.006369	4.059983	0.0016
PIB	-1.45E-11	4.22E-12	-3.438449	0.0049
PIB(-1)	3.11E-12	4.34E-12	0.716474	0.4874
PIB(-2)	-5.27E-12	4.46E-12	-1.182622	0.2599
PIB(-3)	1.10E-11	3.43E-12	3.202431	0.0076
RER	-0.028334	0.009363	-3.026058	0.0105
RER(-1)	0.035341	0.013472	2.623342	0.0222
RER(-2)	-0.013230	0.013600	-0.972752	0.3499
RER(-3)	0.022018	0.011512	1.912537	0.0800
RER(-4)	-0.008969	0.005594	-1.603440	0.1348
TOT	2.64E-13	1.04E-13	2.528876	0.0265
TOT(-1)	6.55E-14	8.50E-14	0.771171	0.4555
TOT(-2)	6.71E-14	7.88E-14	0.851631	0.4111
TOT(-3)	-2.67E-14	6.32E-14	-0.422782	0.6799
TOT(-4)	1.96E-13	4.71E-14	4.150991	0.0013
C	1.925482	0.759070	2.536632	0.0261

R-squared	0.965264	Mean dependent var	0.512920
Adjusted R-squared	0.907371	S.D. dependent var	0.320603
S.E. of regression	0.097576	Akaike info criterion	-1.555252
Sum squared resid	0.114252	Schwarz criterion	-0.602929
Log likelihood	46.66166	Hannan-Quinn criter.	-1.234824
F-statistic	16.67320	Durbin-Watson stat	1.794883
Prob(F-statistic)	0.000007		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق: رقم (02)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EX)
Selected Model: ARDL(1, 4, 3, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/21/22 Time: 08:36
Sample: 1984 2020
Included observations: 33

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.925482	0.759070	2.536632	0.0261
EX(-1)*	-1.248223	0.163698	-7.625134	0.0000
INF(-1)	0.051053	0.008407	6.072753	0.0001
PIB(-1)	-5.70E-12	3.76E-12	-1.517868	0.1549
RER(-1)	0.006826	0.002397	2.848388	0.0147
TOT(-1)	5.66E-13	2.03E-13	2.781042	0.0166
D(INF)	0.004329	0.005485	0.789149	0.4453
D(INF(-1))	-0.006334	0.006616	-0.957448	0.3572
D(INF(-2))	-0.015110	0.005989	-2.522796	0.0268
D(INF(-3))	-0.025856	0.006369	-4.059983	0.0016
D(PIB)	-1.45E-11	4.22E-12	-3.438449	0.0049
D(PIB(-1))	-5.70E-12	3.02E-12	-1.885461	0.0838
D(PIB(-2))	-1.10E-11	3.43E-12	-3.202431	0.0076
D(RER)	-0.028334	0.009363	-3.026058	0.0105
D(RER(-1))	0.000181	0.008465	0.021388	0.9833

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

D(RER(-2))	-0.013049	0.008655	-1.507672	0.1575
D(RER(-3))	0.008969	0.005594	1.603440	0.1348
D(TOT)	2.64E-13	1.04E-13	2.528876	0.0265
D(TOT(-1))	-2.36E-13	1.02E-13	-2.314472	0.0392
D(TOT(-2))	-1.69E-13	7.19E-14	-2.349690	0.0367
D(TOT(-3))	-1.96E-13	4.71E-14	-4.150991	0.0013

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.040900	0.005470	7.477224	0.0000
PIB	-4.57E-12	3.14E-12	-1.455079	0.1713
RER	0.005469	0.002017	2.711054	0.0189
TOT	4.53E-13	1.72E-13	2.634236	0.0218
C	1.542579	0.639975	2.410375	0.0329

EC = EX - (0.0409*INF -0.0000*PIB + 0.0055*RER + 0.0000*TOT + 1.5426)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.21939	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	33		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)